(انترناشونال هيرالد تريبيون، ٧ ـ ٨/٤/١٩٩٠).

واذا كان التباطؤ الاميركي سبباً في عدم احراز تقدّم ملموس في هذه العملية، فان الهدف السوفياتي من دعمها هو إمّا دفع مبادرة بيكر ذات النقاط الخمس الى أمام، او الاسراع في تفشيلها، فيما لو اصرّت حكومة اسرائيلية جديدة على شعار «اسرائيل الكبرى» الذي سقطت حكومة اسحق شامير تحت وطأته (توماس فريدمان، **المصدر نفسه**، ٢٦/٤/١٩٩٠).

من هنا كان حديث الوزير السوفياتي عن «الضمانات» التي ينبغي على الحكومة الاسرائيلية تقديمها بشأن عدم استيطان المهاجرين اليهود السوفيات في الارض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. امّا عن طبيعة هذه «الضمانات»، فقد ذكر رئيس البعثة القنصلية السوفياتية في تل ـ أبيب، الكسي تشيستياكوف، انه لا يمكن تحديدها في اطار ضيّق، ولكن «أية ضمانات يجب ان تكون مكتوبة»، واعتبر ان الاشارة اليها من جانب وزير خارجيته جاءت بمعنى ان على اسرائيل ان تعيد النظر في نواياها السياسية، وان تتخلّى عنها، بما يضمن عدم توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الارض المحتلة، أو تشجيع توطينهم فيها. وأضاف ان «أية نوايا يعبّر عنها مسؤول سياسي يجب ان تؤخذ كسياسة» (**الحياة**، ١٧/٤/١٩٩٠)، وهي اشارة واضحة الى ما كان عبّر عنه رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، في كانون الثاني (يناير) الماضي، عن حاجة الاسرائيليين الى «أرض ـ اسرائيل الكبرى لاستيعاب الهجرة الكبرى» (**لوموند**، ٨ ـ ٩/٤/١٩٩٠).

في هذا السياق، ذكّر تشيستياكوف بالموقف السوفياتي الذي تردّد، مؤخراً، على لسان غير مسؤول سوفياتي، من ان بلاده التي ترى ان أي شخص حرّ في ان ينتقل من بلد الى آخر شرط ان لا تضر هجرته بمصلحة الآخرين، تطالب بضمان عدم توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الارض المحتلة لاعتبارات عدة، منها ان هذا الامر يخالف المواثيق الدولية التي وقّعت اسرائيل عليها، كاتفاقية جنيف الرابعة، ولأن ذلك يضرّ بمصالح السوفيات الذين يصلون اسرائيل، ولكن يجدون انفسهم في الارض المحتلة. وكذلك لأنه يعيق، بالتأكيد، عملية السلام؛ ولكن الاهم من ذلك كله انه يضرّ بمصلحة شعب بكامله لا يجد حتى الآن امكانية لتقرير مصيره على أرضه («الحياة»، **مصدر سبق ذكره**).

ماذا عن الخيارات السوفياتية الاخرى؟ أجاب تشيستياكوف بأن بالامكان اخذ العناصر الايجابية من كل ما يطرح، ولكن الهامّ هو ان تكون المقترحات التي ستؤخذ كأساس لبدء عملية السلام مقبولة لكل الاطراف التي تشارك في العملية السلمية، مع التركيز، دائماً، على مبدأ توازن المصالح بين الاطراف المتنازعة، لضمان الاستقرار في هذه التسوية». وأضاف: «ان طريقة الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترحة يمكن سلوكها شرط ان تؤخذ بالاعتبار مصلحة المشاركين، لا سيما مصلحة الجانب الاول، أي منظمة التحرير الفلسطينية. واذا كان هذا الحوار آخر الخيارات التي يمكن اللجوء اليها، فان الاتحاد السوفياتي يمكن ان يشارك من باب الدعم الخارجي، أو الدولي، في مساعدة الاطراف لضمان استقرار التسوية». الّا ان تشيستياكوف اعتبر ان في امكان الاتحاد السوفياتي «ان يلعب دوراً فعّالاً في التسوية الشرق أوسطية، من خلال وجوده عضواً دائماً في مجلس الامن، لا سيما وان تجربة السنوات الاخيرة، دلّت على ان هذا الجهاز [مجلس الامن] والدول دائمة العضوية فيه ساعدت في ايجاد حل لعدد من النزاعات الاقليمية» (**المصدر نفسه**).

تقليم الاظافر

لا ريب في ان هذه الخيارات السوفياتية تختلف كثيراً عمّا هي عليه في الذهن الاميركي. في هذا الصدد، جدّد بيكر لنظيره السوفياتي استمرار المعارضة الاميركية لمثل هذه الخيارات، بما فيها خيار المؤتمر الدولي، وقال انه أوضح لشيفاردنادزه انه لا يعتقد بأن الوقت مناسب لمناقشة مثل هذه الخيارات، أو انها يمكن ان تكون بنّاءة، «لأننا في مرحلة حسّاسة بالنسبة الى امكانية الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين، ولأنني لا اعتقد، الآن، بأنه يجب تحويل الاهتمام، أو الجهود، عن امكانية بدء هذا الحوار» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩/٤/١٩٩٠).

الّا ان الملفت للانتباه، حقاً، هو ان الموقف